

Distr.: General
24 June 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي، مع التركيز خصوصا على تسليم
المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي
لأغراض المصادرة، وإنشاء السلطات المركزية وتعزيزها

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

1- أكدت الجمعية العامة في قرارها 229/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني"، أهمية تعزيز التعاون الدولي، استنادا إلى مبادئ المسؤولية العامة والمشاركة ووفقا للقانون الدولي، بغية تحقيق جملة أمور منها مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وأهمية التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات، وفقا للقانون الدولي، فضلا عن أهمية وجود سلطات مركزية معينة ونقاط اتصال فعالة مكرسة لتيسير الإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي، بما يشمل ما يتعلق بتسليم المطلوبين وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة؛ وأهمية الدور التنسيقي الذي تقوم به الشبكات الإقليمية ذات الصلة.

2- وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن يواصل تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة التقنية، بناء على طلبها، لتعزيز سيادة القانون، في ميادين من ضمنها التعاون الدولي في الشؤون الجنائية، مع إيلاء الاعتبار أيضا للعمل الذي قامت به كيانات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار الولايات المنوطة بها، وللجهود الإقليمية والثنائية. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، على وضع استراتيجيات وطنية ودون

* CTOC/COP/2024/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

100724 100724 V.24-11354 (A)



إقليمية وإقليمية ودولية، بدعم من المنظمات الدولية المعنية حسب الاقتضاء، واتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى، بما في ذلك إنشاء سلطات مركزية مختصة محددة ونقاط اتصال فعالة، وفقا للالتزامات الدولية والتشريعات المحلية، مكرسة لتيسير الإجراءات المتعلقة بالتعاون الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بتسليم المطلوبين وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، من أجل التصدي بفعالية للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

3- وقررت الجمعية العامة، في قرارها 267/78، المؤرخ 21 آذار/مارس 2024، إعلان يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر يوما دوليا لمنع ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من أجل إنكفاء الوعي بالأخطار التي تشكلها جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية والإقليمية، في حدود الموارد المتاحة، وكذلك سائر الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، إلى الاحتفال بهذا اليوم الدولي بطريقة مناسبة، بسبل منها أنشطة التثقيف والتوعية العامة، وتبادل أفضل الممارسات في هذا الصدد. ودعت الجمعية العامة أيضا المكتب إلى أن يقوم، بالتعاون مع سائر الكيانات ذات الصلة، بتيسير الاحتفال باليوم الدولي.

4- ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعقودة في فيينا في الفترة من 17 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، من أجل تعزيز تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي من الاتفاقية. كما يوجز التقرير، عند الضرورة، التطورات والإجراءات المتخذة في العمليات الحكومية الدولية الأخرى، إما بسبب الولايات التي تأذن بإيجاد أوجه للتأزر وقنوات اتصال مفتوحة بين المؤتمر وتلك العمليات الحكومية الدولية، أو بسبب أهمية القضايا الجاري مناقشتها في هذه العمليات وطابعها الشامل.

ثانياً - إقامة شبكات قضائية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

5- واصل المكتب تقديم الدعم إلى عدة شبكات دولية من جهات اتصال بغرض تيسير التعاون في المسائل الجنائية وتبادل المعلومات والخبرات الفنية بفعالية، من خلال عدة أمور من بينها بناء الثقة وإقامة اتصالات بين الممارسين.

6- وفي عام 2023، قامت شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز (شبكة التعاون القضائي)، بدعم من البرنامج العالمي المعني بتعطيل الشبكات الإجرامية التابع للمكتب، بتيسير التعاون الإقليمي والأقليمي والعالمي في 20 قضية. كما يسرت شبكة التعاون القضائي، بدعم من المكتب، الاتصال، فيما بين السلطات المركزية داخل منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وفيما بين تلك السلطات المركزية والسلطات المركزية في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وكان أحد الإنجازات الرئيسية لشبكة التعاون القضائي هو تيسير إبرام معاهدة ثنائية بين إيطاليا وأوزبكستان بشأن التعاون في المسائل الجنائية. ونظمت أمانة شبكة التعاون القضائي ثمانين فعاليات ركزت على بناء القدرات وتعزيز التعاون بين الشبكات، ضمت 180 ممارسا و20 خبيرا دوليا.

7- وكان أحد أبرز إنجازات شبكة التعاون القضائي في عام 2023 هو إطلاق مشروع بعنوان "رقمنة عمليات التعاون القانوني الدولي في أوزبكستان"، الذي ينفذه المكتب من خلال برنامجه العالمي المعني بتعطيل الشبكات الإجرامية ومكتبه الإقليمي لآسيا الوسطى. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة التقنية لمكتب النائب العام في أوزبكستان من خلال استحداث حلول لتكنولوجيا المعلومات وأدوات سياساتية لإرسال طلبات التعاون الدولي إلكترونيا، وكذلك تحليل الاتجاهات في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

- 8- وسيعمل المشروع على زيادة قدرة مكتب النائب العام على تتبع طلبات التعاون الدولي الواردة والصادرة من خلال إنشاء قاعدة بيانات نكية. وسوف يعزز هذا الحل الرقمي أيضا عمليات جمع المعلومات وفصلها، مما يتيح التحليل المنهجي للاتجاهات السائدة ويساهم في اتخاذ تدابير أكثر فعالية تساهم في زيادة فعالية تدابير العدالة الجنائية للتصدي لأخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي إطار المشروع، سوف تُستحدث أدوات قانونية وسياساتية في إطار بناء القدرات المؤسسية، وسيجري توفير المزيد من أنشطة المساعدة التقنية لموظفي السلطة المركزية.
- 9- وواصل المكتب التنسيق مع شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا (شبكة العدالة)، التي توسعت من 12 إلى 14 بلدا عضوا. وروج المكتب لشبكة العدالة داخل جنوب شرق آسيا وخارجها، واشترى خدمات الترجمة الآلية، ويسر إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين وإحالتها ومتابعتها. وبناء على طلب البلدان الأعضاء في الشبكة، نفذ المكتب أيضا أنشطة لبناء القدرات فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، وتبادل الأدلة الإلكترونية عبر الحدود، والتصدي للفساد، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجرائم التي تضر البيئة.
- 10- وواصل المكتب دعم شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة (شبكة غرب أفريقيا) وأمانتها. ويمثل برنامج تدريب المدربين أحد ركائز عمل الشبكة. وقد استحدثت هذه المبادرة مجمعا للخبراء في المنطقة القادرين على توعية أقرانهم بالحاجة إلى إقامة تعاون دولي فعال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استفاد ما مجموعه 42 من القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي إنفاذ القانون من 11 بلدا في المنطقة دون الإقليمية من ذلك التدريب في داكار. وفي عام 2022، يُبَرت 89 حالة مساعدة قانونية متبادلة في غرب أفريقيا وعلى المستوى العالمي.
- 11- وعُقد الاجتماع العام الحادي عشر لشبكة غرب أفريقيا في لومي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وضم خبراء من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبرنامج العالمي المعني بتعطيل الشبكات الإجرامية، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. وأدت المناقشات إلى إنشاء الفريق العامل التابع للشبكة المعني بالمسائل المتصلة بالجريمة البحرية.
- 12- وفي عام 2023، ساعدت شبكة غرب أفريقيا بوركينا فاسو وغامبيا ومالي في تحديث قوانين المساعدة القانونية المتبادلة لديهم. ودعمت أيضا التفاوض بشأن اتفاقيتين ثنائيتين بين إيطاليا والنيجر، وبين غينيا بيساو ومالي. وإضافة إلى ذلك، نظمت الشبكة اجتماعات عملياتية مشتركة، شملت اجتماعا مخصصا بين سيراليون وغامبيا وكابو فيردي ومالي بشأن انقلاب قارب قبالة ساحل جزيرة بوا فيستا في كابو فيردي، وعلى متنه أكثر من 100 مهاجر، من بينهم مواطنون من تلك البلدان. وفي تموز/يوليه 2023، دعمت الشبكة قضية تتعلق ببلجيكا وغينيا، أسفرت عن تسليم مواطن بلجيكي.
- 13- ومن أجل تعزيز الروابط بين الشبكات القضائية، شارك أعضاء شبكة غرب أفريقيا في زيارة دراسية إلى مقر وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون والشبكة القضائية الأوروبية في حزيران/يونيه 2023. وأدى ذلك إلى قيام عدة بلدان بتعيين جهات اتصال للتعاون مع بعض تلك الشبكات. وعينت تشاد وتوغو وغامبيا وغانا وكابو فيردي جهات اتصال مع يوروجست.
- 14- وفي عام 2023، يسرت شبكة غرب أفريقيا أكثر من 100 حالة من حالات المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين بلدان غرب أفريقيا، وبينها وبين بلدان في مناطق أخرى. وعقدت الشبكة عدة أنشطة تدريبية لدولها الأعضاء بشأن صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وعُقدت حلقة عمل لتدريب المدربين بشأن أدوات المساعدة القانونية المتبادلة في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في أيلول/سبتمبر 2023.
- 15- وواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، دعم الشبكات القضائية تحت رعاية شبكات المدعين العامين التابعة لمنندى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية والمنندى الكاريبي

المعني بالجريمة البحرية وغيرهما من المنابر الإقليمية، من أجل تيسير التعاون بين أعضاء النيابة العامة الذين يتناولون قضايا الجريمة البحرية.

16- وفي عام 2023، قدم المكتب الدعم، في إطار مشروع "كرايمجست" (CRIMJUST) التابع للبرنامج العالمي المعني بتعطيل الشبكات الإجرامية، إلى رابطة المدعين العامين الإيبيرية-الأمريكية، من خلال شبكتين من شبكاتها المواضيعية، وهما الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للمدعين العامين المعنيين بمكافحة المخدرات وشبكة التعاون الدولي في المسائل الجنائية، في تنظيم أربعة منتديات للقضايا لأعضاء النيابة العامة والمحققين. وقدم مشروع "كرايمجست" أيضاً الدعم لأعضاء النيابة العامة من الاجتماع المتخصص للمدعين العامين ببلدان السوق الجنوبية المشتركة، وتحديدًا لجنتيها الفرعيتين المعنيتين بجرائم المخدرات والمدعين العامين المعنيين بقضايا الحدود.

17- وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب في نيسان/أبريل 2023، عرضاً إيضاحياً افتراضياً للضباط الوطنيين في أمريكا اللاتينية والكاريبي عن التقرير العالمي عن الكوكايين 2023، الذي يتناول الديناميات المحلية والتحديات العالمية المعنونة *Global Report on Cocaine 2023: Local Dynamics, Global Challenges*، الصادر عن فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع للمكتب ومشروع "كرايمجست". وفي أيلول/سبتمبر 2023، يسر المكتب مشاركة أعضاء النيابة العامة من شبكات رابطة المدعين العامين الإيبيرية-الأمريكية في دورة تدريبية أقاليمية ومشتركة بين الوكالات بشأن التحديات التي يطرحها إنتاج الكوكايين والاتجار به، عقدت في توليما، كولومبيا. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم أيضاً لتنظيم اجتماع فريق خبراء لوضع بروتوكول لحماية وأمن أعضاء النيابة العامة الأيبيريين الأمريكيين، عقد في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثالثاً - فريق الخبراء بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية

18- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعمه لعمليات تبادل الآراء بين الأخصائيين الممارسين المعنيين بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية. وفي هذا السياق، قام المكتب، بدعم مالي من حكومة الصين، بتنظيم وعقد اجتماع غير رسمي للخبراء بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية، من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وضم الاجتماع 55 من الأخصائيين والخبراء، من بينهم خبراء من السلطات المركزية، من 15 دولة عضو وست منظمات حكومية دولية. ومثل المشاركون أنظمة قانونية مختلفة من مؤسسات وأجهزة تواجه مشاكل عملية وتحديات في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وعقد الاجتماع بالمشاركة حضورياً و عبر الإنترنت، حيث حضر الاجتماع 19 مشاركاً شخصياً و36 خبيراً عبر الإنترنت.

19- وأتاح الاجتماع تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الخبراء بشأن الجوانب العملية للتعاون الدولي في المسائل الجنائية وبناء القدرات وأولويات المساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، أتاح الاجتماع الفرصة لمناقشة التطورات والقضايا الإضافية المتعلقة باستخدام اتفاقية الجريمة المنظمة كأساس قانوني للتعاون الدولي في المسائل الجنائية. كما أتاح الاجتماع منبرا لجمع اقتراحات الخبراء بشأن إعداد مصفوفة تحدد المسائل القانونية والعملية التي يمكن أن تثار في سياق تنفيذ المادة 19 من الاتفاقية (انظر القسم رابعاً-جيم أدناه)؛ وصياغة ورقة بحثية/ورقة مناقشة عن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعاون الدولي في المسائل الجنائية (انظر القسم رابعاً-دال أدناه)؛ وتحديث دليل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، الصادر عن المكتب (2012).

رابعاً - الأدوات المعدة لتيسير التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ألف - بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة شيرلوك)

20- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تطوير وتوسيع بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" (بوابة شيرلوك)، وهي منصة شبكية يمكن الوصول إليها دون الحاجة إلى التسجيل، وتضم عدة قواعد بيانات تحتوي على موارد قانونية عن الجريمة المنظمة والإرهاب. ولتيسير إمكانية الوصول إلى البوابة على الصعيد العالمي وتعزيز تعدد اللغات، فقد تُرجمت ليتسنى استخدامها بأي لغة من لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

21- وواصل المكتب تغذية قاعدة بيانات التشريعات في بوابة شيرلوك بالقوانين المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب والمسائل الشاملة لعدة مجالات. وتحتوي قاعدة بيانات التشريعات حالياً على أكثر من 13 450 مقتطفاً من النصوص التشريعية المعمول بها في 197 بلداً، معظمها أطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة. وتجري فهرسة المقتطفات التشريعية بحسب البلد، والمادة المعنية من الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، ونوع الجريمة، والمسائل ذات الصلة الشاملة لعدة مجالات. وترد المقتطفات مصحوبة بمرفقات تحتوي على القانون ذي الصلة أو روابط تحيل إليه، بنصه الكامل بإحدى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، تتضمن قاعدة بيانات التشريعات، على سبيل المثال، 432 مقتطفاً من التشريعات المتعلقة بتسليم المطلوبين و525 مقتطفاً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة. ويمكن للسلطات المركزية الوطنية وغيرها من السلطات المختصة أن تستعين بهذه المقتطفات من أجل فهم الإطار القانوني للتعاون مع البلدان الأخرى.

22- ويمكن أيضاً استخدام قاعدة بيانات السوابق القضائية في بوابة شيرلوك للبحث في الدعاوى القضائية المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب. وهي تضم حالياً أكثر من 3 490 ملخصاً للدعاوى القضائية مأخوذاً من 137 بلداً، وكذلك من عدة هيئات على الصعيد العالمي والإقليمي. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، تضم قاعدة بيانات السوابق القضائية 97 قضية ذات صلة بالتعاون الدولي لأغراض تسليم المطلوبين، و41 قضية ذات صلة بالتعاون الدولي لأغراض المصادرة واسترداد الموجودات، و113 قضية ذات صلة بالمساعدة القانونية المتبادلة، و116 قضية ذات صلة بالتعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون. وتضم قاعدة البيانات قضايا إضافية ذات صلة بجوانب أخرى من التعاون الدولي، مثل نقل الأشخاص المحكوم عليهم ونقل الإجراءات الجنائية.

23- وتتيح قاعدة بيانات المعاهدات ببوابة شيرلوك، بعد تطويرها وتحسينها، معلومات عن التقيد بالمعاهدات العالمية والإقليمية المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب والتعاون الدولي في المسائل الجنائية. ومن ثم يمكن للسلطات المركزية والجهات المختصة أن تستخدمها في التحقق من الإطار القانوني ذي الصلة بالتعاون الدولي مع نظيراتها. وعلاوة على ذلك، أصبحت قاعدة بيانات الاستراتيجيات ببوابة شيرلوك، التي نمت لتشمل أكثر من 250 قياداً، تشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات حول الجهود الاستراتيجية الوطنية المبذولة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي.

24- وقد استقبلت بوابة شيرلوك زيارات من 390 151 مستخدماً في عام 2023. واستخدم معظم الزوار اللغة الإنكليزية، وأتت اللغتان الإسبانية والفرنسية في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث الاستخدام. وكانت البلدان العشرة التي سجلت أعلى عدد من مستخدمي شيرلوك في عام 2023 هي الولايات المتحدة الأمريكية (8,4 في المائة من المستخدمين)، والفلبين (7,4 في المائة)، والهند (4,8 في المائة)، وإكوادور (3,7 في المائة)، والنمسا (2,9 في المائة)، والمملكة المتحدة (2,9 في المائة)، والجزائر (2,8 في المائة)، والأرجنتين

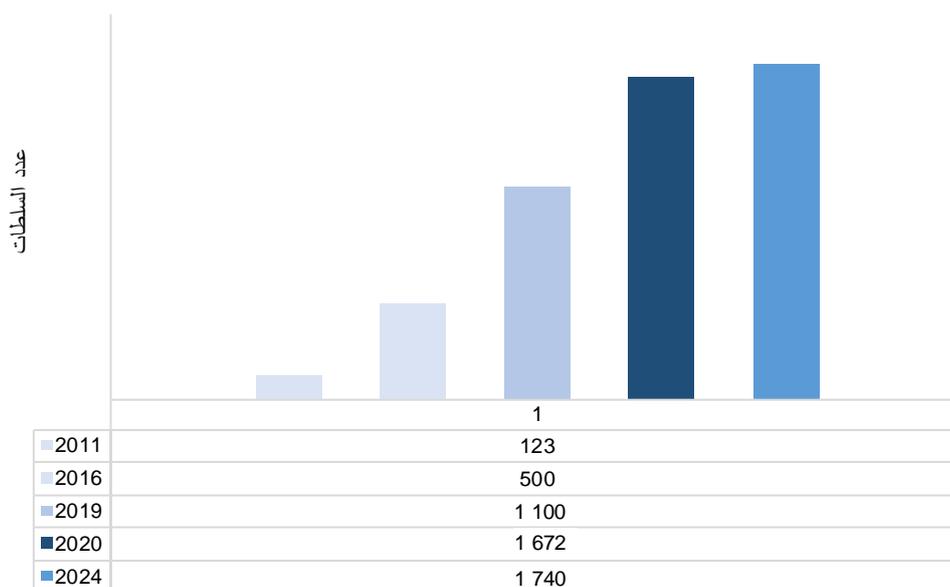
(2,8 في المائة)، وكولومبيا (2,2 في المائة)، وكندا (2,1 في المائة). ووفقاً لآخر استقصاء أجري بين مستخدمي منصة شيرلوك، كانت سمات المستخدمين الأكثر شيوعاً أنهم من الأكاديميين (19 في المائة من المستخدمين)، والطلاب (14 في المائة)، والعاملين في أجهزة إنفاذ القانون (13 في المائة)، والمنظمات غير الحكومية (10 في المائة)، وواضعي السياسات (9 في المائة)، يليهم أعضاء النيابة العامة (5 في المائة)، والسلطات المسؤولة عن التعاون الدولي (5 في المائة)، والبعثات الدائمة للدول الأعضاء (5 في المائة).

باء - الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة

25- عملاً بالقرار 1/8 لمؤتمر الأطراف، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تعهد دليل السلطات الوطنية المختصة، فقام بتحديث نسخته الإلكترونية على بوابة شيرلوك والكتيب الإلكتروني المعمم على البعثات الدائمة والسلطات المدرجة في الدليل. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد السلطات المدرجة في الدليل بما يتماشى مع الولايات ذات الصلة⁽¹⁾ إلى أكثر من 1 740 سلطة حتى 11 حزيران/يونيه 2024 (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

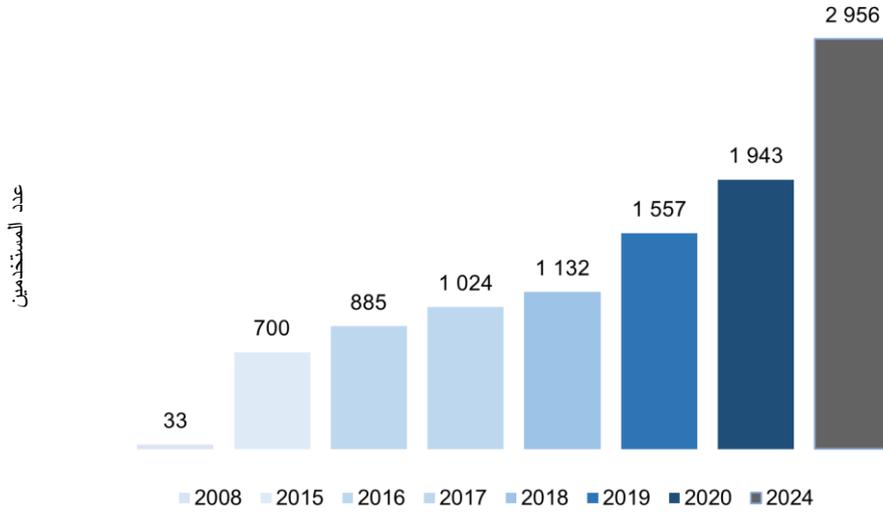
عدد السلطات المدرجة في دليل السلطات الوطنية المختصة، 2011-2024



26- ومنذ الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، ارتفع أيضاً عدد مستخدمي الدليل المسجلين، حيث وصل إلى 2 956 مستخدماً في 11 حزيران/يونيه 2024 (انظر الشكل الثاني).

(1) الرابط التالي: <https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/cna/index.jspx#/articles>

عدد مستخدمي دليل السلطات الوطنية المختصة، 2008-2024



جيم - مصفوفة عن التحقيقات المشتركة

27- أقر مؤتمر الأطراف في قراره 1/11 التوصيات بأنه ينبغي على الأمانة، وفقا لقراره السابق 8/5 ومداولات الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي ذات الصلة، رهنا بتوافر الموارد، وضع مصفوفة تحدد المسائل القانونية والعملية التي يمكن أن تثار في سياق تنفيذ المادة 19 من الاتفاقية، وكذلك حلولاً محتملة لتلك المسائل، بما يشمل تجميع أمثلة عن ترتيبات أو اتفاقات أبرمتها دول أطراف لذلك الغرض، وينبغي لها مساعدة الدول الأطراف، بناء على طلبها، في وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية القانونية والعملية والتنفيذية بشأن تنفيذ المادة 19.

28- ووفقا للولاية المذكورة أعلاه، أعد المكتب، بدعم مالي من حكومة الصين، تقريرا ومصفوفة مرفقة به تحدد مفهوم التحقيقات المشتركة وأساسها القانوني، مع التركيز على أفرقة التحقيق المشتركة، أو هيئات التحقيق المشتركة على النحو المشار إليه في المادة 19 من الاتفاقية. كما يحدد التقرير الاعتبارات والشواغل العامة المتعلقة بإنشاء فرق التحقيق المشتركة وعملها، ويتناول بالتفصيل المسائل القانونية والعملية المرتبطة بوضع تصور لهذه الفرق وإنشائها وعملها وإغلاقها وتقييمها. وعلاوة على ذلك، يسلط التقرير الضوء على مجموعة من دراسات الحالة ودراسات بشأن الممارسات الجيدة والقوانين الوطنية والترتيبات والاتفاقات النموذجية التي تشمل أفرقة التحقيق المشتركة، كما يتضمن إشارات إلى مواد قانونية وعلمية إضافية.

29- ويستهدف التقرير المنظمات الدولية والسلطات الوطنية المكلفة بمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها، وفي المقام الأول سلطات إنفاذ القانون والفروع المعنية بالعدالة والشؤون الداخلية والشؤون الداخلية والسلطة القضائية. ويهدف التقرير أيضا إلى أن يستخدمه المشرعون وواضعو السياسات الذين يسعون إلى تمكين وتعزيز التعاون الدولي في مسائل العدالة الجنائية وإرساء القواعد القانونية والتنظيمية والمؤسسية لهذا التعاون. وعلاوة على ذلك، يسعى التقرير إلى مساعدة المكلفين بحماية الشهود على الجريمة المنظمة وضحاياها ومن يقومون بحماية حقوق المتهمين، وبالتالي حقوق الإنسان الأساسية والحريات المدنية، ولا سيما في إدارة شؤون العدالة الجنائية. وأخيراً، يستهدف التقرير المؤسسات البحثية والخبراء العاملين في مجال الجريمة المنظمة والقانون الجنائي عبر الوطني وإنفاذ القانون عبر الحدود والتعاون القضائي.

30- ووجه المكتب انتباه المؤتمر إلى ورقة اجتماع تتضمن نسخة أولية غير منقحة من التقرير المذكور أعلاه ومصروفته التي تحدد المسائل القانونية والعملية التي يمكن أن تثار في سياق تنفيذ المادة 19 من الاتفاقية بشأن التحقيقات المشتركة (CTOC/COP/2024/CRP.3).

دال- ورقة مناقشة عن أثر جائحة كوفيد-19 على التعاون الدولي

31- كان لجائحة كوفيد-19 أثر غير مسبق على نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. ففي مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، أثرت الأزمة على أداء السلطات المركزية في عدد كبير من الدول. غير أن الجائحة شجعت أيضاً على إعداد استراتيجيات وممارسات جديدة لمواجهة التحديات.

32- ونوقش أثر جائحة كوفيد-19 على التعاون الدولي في المسائل الجنائية في العديد من المنتديات الحكومية الدولية (لا سيما الاجتماع الثاني عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في آذار/مارس 2021). واعتمد الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي توصيات مهمة بشأن هذه المسألة في آذار/مارس 2021، أي بعد عام واحد من بداية الجائحة، وأقرها المؤتمر لاحقاً في قراره 1/11.

33- وعلى هذه الخلفية، أعد المكتب، بدعم مالي من حكومة الصين، ورقة مناقشة عن أثر جائحة كوفيد-19 على التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك التحديات المجابهة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في أعقاب الجائحة. وتتناول الورقة الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث والتحليلات المنهجية لتقييم أثر الجائحة على تطور واعتماد ممارسات جديدة تتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

34- ووجه المكتب انتباه المؤتمر إلى ورقة اجتماع تتضمن نسخة أولية غير منقحة من ورقة المناقشة (CTOC/COP/2024/CRP.4).

هاء- منصة الاتصالات الآمنة للسلطات المركزية

35- قد توفر منصات الاتصالات الآمنة حلاً عملياً لتيسير الاتصالات بكفاءة في الوقت المناسب بين الممارسين وتعزيز تبادل المعلومات بين السلطات المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية.

36- ونظراً لتزايد احتياجات الممارسين لإجراء اتصالات آمنة فيما بينهم، يستكشف المكتب جدوى إنشاء منصة اتصالات آمنة لتيسير الاتصال المباشر والتبادل غير الرسمي بين السلطات المركزية التي تتعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. ومن بين السبل الممكنة قيد الدراسة في هذا الشأن الاستناد في إنشاء تلك المنصة إلى نموذج منصة الاتصالات الآمنة التابعة لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد من أجل استحداث تطبيق مماثل تستخدمه السلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة كمنصة اتصالات آمنة. ومن الخيارات الأخرى التي يجري دراستها الاستناد من خدمات دائرة تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

37- وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان المكتب يختبر السمات التقنية للخيارين ومدى ملاءمتهما لأغراض تعزيز الاتصالات في ميدان المساعدة القانونية المتبادلة. وأجرى المكتب أيضاً دراسة استقصائية بشأن التعبير عن الاهتمام، وعمم استبياناً على السلطات المركزية في الدول الأعضاء بشأن أدوات الاتصال الآمنة التي قد تكون موجودة لديها أو تكون مهتمة بها، فضلاً عن متطلبات تطويرها واستخدامها. وورد 37 رداً، وقدمت الأمانة إحاطة عن المسائل التي أبرزتها تلك الردود خلال الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في 6 حزيران/يونيه 2024.

واو- أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، من إعداد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: تحديث تقني

- 38- قدم المكتب مساعدة كبيرة باستخدام أدواته لكتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وقُدِّمت هذه المساعدة في المقام الأول إلى الممارسين في مجال العدالة الجنائية وموظفي السلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة لمساعدتهم على إعداد الطلبات بسرعة وفعالية أكبر. ويجري حاليا تحديث هذه الأداة بغية تعزيز امتثالها للمعايير الأمنية للأمم المتحدة. وسوف تكون الأداة المحدثة أكثر أمانا من حيث التكوين وستدمج في البنية التحتية الحالية للشبكة وفي دليل المكتب للسلطات الوطنية المختصة المحمي بكلمة سر. وسيؤدي هذا بدوره إلى درجة أعلى من التزامن والقابلية للتشغيل البيئي بين الأداة والدليل.
- 39- وقدمت الأمانة عرضا عن حالة التطوير التقني للأداة في الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي.

خامسا- التعاون الدولي كعنصر رئيسي في أنشطة المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها

- 40- في كانون الثاني/يناير 2023، نظم المكتب حلقة دراسية عبر الإنترنت لفائدة 400 من المسؤولين في إكوادور- معظمهم من القضاة وأعضاء النيابة العامة ومحامي الدفاع - بشأن استخدام اتفاقية الجريمة المنظمة لدعم التعاون الدولي في المسائل الجنائية. ونُظِّمَ النشاط بالاشتراك مع المجلس القضائي في إكوادور.
- 41- وقدم المكتب الدعم إلى حلقة عمل تدريبية لفائدة مسؤولين من الصومال بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. ونظم حلقة العمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وعُقدت في نيروبي في الفترة من 6 إلى 9 شباط/فبراير 2023. وكان الهدف منها بناء آليات إجرائية أقوى في مجالي المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين في الصومال. وناقشت حلقة العمل مسائل من بينها: لمحة عامة عن الإطار القانوني المنطبق الذي يحكم تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الجريمة المنظمة؛ الاعتبارات العملية والممارسات الجيدة لتمكين السلطات المركزية من تعزيز التعاون العالمي والإقليمي؛ وطلبات تسليم المطلوبين والاعتبارات القانونية الأخرى في إجراءات تسليم المطلوبين.
- 42- وعلاوة على ذلك، قدم المكتب المشورة القانونية للصومال بشأن مشروع قانون التعاون القضائي الدولي. وقُدِّمت المساعدة من خلال حلقة عمل للصياغة القانونية عُقدت في نيروبي في آذار/مارس 2024. ونظم حلقة العمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وضمت مختلف السلطات الصومالية، ومنها وزارة العدل والشؤون الدستورية، ومكتب النائب العام، ووزارة الخارجية، والمحكمة العليا، ومحكمة بنادر الإقليمية، ومعهد التدريب القضائي، وقوات الشرطة الصومالية، والمكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مقديشو، ونقابة المحامين الوطنية. وناقش المشاركون الإطار القانوني المحلي الحالي للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين؛ ونطاق تطبيق القانون المرتقب بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية؛ والحاجة إلى ضمان الاتساق والترابط بين التشريعات الحالية والمقبلة؛ وأدوار ومهام السلطات المعنية بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة. واستُخدمت الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي الواردة في اتفاقية الجريمة المنظمة وفي القانونين النموذجيين بشأن تسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية اللذين أعدهما المكتب للمرجعية والإرشاد في الوقت الذي تعمل فيه حكومة الصومال على إتمام عملية الانضمام إلى الاتفاقية. ونتيجة لحلقة العمل، وُضع جدول زمني لعملية الصياغة التشريعية بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون في عام 2024 تمهيدا بدء نفاذه في أوائل عام 2025.

- 43- وقّدمت مساعدة تقنية ميدانية أخرى في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية إلى السلطات المعنية في العراق من خلال حلقة عمل تدريبية عقدت في الأردن في حزيران/يونيه 2023، وإلى أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية في لبنان من خلال حلقة عمل تدريبية عقدت في بيروت في أيلول/سبتمبر 2023.
- 44- كما قدم المكتب تدريباً عبر الإنترنت لأعضاء النيابة العامة من إدارة التعاون الدولي في المسائل الجنائية التابعة لمكتب النائب العام في أوكرانيا. وقّدم ذلك من خلال حلقتي عمل، إحداهما حول المساعدة القانونية المتبادلة والأخرى حول تسليم المطلوبين، نظمتها البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في أوكرانيا ومركز التدريب التابع للنائب العام في أوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023 على التوالي.
- 45- وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم إلى 25 من مسؤولي الوكالات الوطنية في بنغلاديش مسؤولين عن التعاون عبر الحدود في قضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وقّدم الدعم من خلال حلقة عمل بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، عقدت في بنغلاديش في آذار/مارس 2024.

سادساً - دعم عمل الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي

ألف - مداورات الفريق العامل

- 46- عُقد الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي يومي 11 و12 أيلول/سبتمبر 2023. وفي ذلك الاجتماع، ناقش الفريق العامل التنفيذ العملي للمادة 27 من اتفاقية الجريمة المنظمة، المتعلقة بالتعاون في مجال إنفاذ القانون. ونظر الفريق العامل أيضاً في موضوع "الدروس المستفادة من تنفيذ أحكام التعاون الدولي لاتفاقية الجريمة المنظمة بعد مرور 20 عاماً على بدء نفاذها، وفي ضوء العمل المتوقع في إطار آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها: المثال الإرشادي لإرساء شرط ازدواجية التجريم لأغراض تسليم المطلوبين وتقديم المساعدة المتبادلة".
- 47- وفي الاجتماع، ناقش الفريق العامل حالات محددة عن التعاون على إنفاذ القانون، بما في ذلك حالات استخدمت فيها أساليب التحري الخاصة مثل المراقبة الإلكترونية والتسليم المراقب، وكذلك التحقيقات المشتركة. ونظر الفريق في استخدام وسائل التعاون غير الرسمية. فعلى سبيل المثال، أشير إلى أهمية استخدام قنوات الاتصال غير الرسمية في الحالات العاجلة وقبل تقديم طلبات رسمية للمساعدة القانونية المتبادلة. ونظر الفريق أيضاً في الدور الرئيسي للتكنولوجيا وضرورة اكتساب فهم أفضل للكيفية التي يمكن أن تزيد بها من فعالية التحقيقات والملاحقات القضائية، وتعزز من جانب آخر أساليب عمل الجماعات الإجرامية المنظمة. ويرد التقرير عن الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل في الوثيقة CTOC/COP/WG.3/2023/4.
- 48- ومن المقرر أن يعقد الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي اجتماعه الخامس عشر يومي 5 و6 حزيران/يونيه 2024، قبل الاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية مباشرة. ودار جدول أعمال الاجتماع حول دور التكنولوجيا وأثرها في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما يشمل الفرص والتحديات والاحتياجات في مجال بناء القدرات، والاعتبارات القانونية والعملية ذات الصلة بالمسائل الإرشادية المتعلقة بتسليم المطلوبين في ضوء العمل المتوقع في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. ويرد التقرير عن الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل في الوثيقة CTOC/COP/WG.3/2024/5.
- 49- وأرُفقت التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في اجتماعه الرابع عشر والخامس عشر بمشروع قرار بعنوان "تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" وعُرضت على مؤتمر الأطراف في دورته الثانية عشرة لكي ينظر فيه ويقره.

باء - الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي وآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها: حوارات بناءة

- 50- يقدم هذا القسم عرضاً لدور الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي فيما يتعلق بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها.
- 51- وأطلق مؤتمر الأطراف، في قراره 1/10، المرحلة الأولى من عملية استعراض التنفيذ، ووافق على استبيانات التقييم الذاتي والمخططات النموذجية لقوائم الملاحظات والملخصات، المرفقة بالقرار.
- 52- وأشأ المؤتمر، في قراره 1/9، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها، واعتمد إجراءات وقواعد محددة لتشغيلها، وهي مرفقة بالقرار. وتتوخى الإجراءات والقواعد أن تضطلع الأفرقة العاملة التابعة للمؤتمر، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، بدور هام. ووفقاً للفقرة 12 من الإجراءات والقواعد، تُدرج هذه المسألة كبنود في جداول أعمال المؤتمر وأفرقة العاملة، بما يتوافق مع مجالات خبراتهم الفنية ودون المساس بالولاية القائمة لكل منهم. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية التأكد من أن بمقدور الأفرقة العاملة أن تسهم في الآلية وأن تنفذ في نفس الوقت ولاياتها القائمة أيضاً، لا ينبغي لأي فريق عامل أن يخصص أكثر من بند واحد من بنود جدول أعماله في كل دورة للمسائل المتصلة بسير عملية الاستعراض.
- 53- وبغية تشجيع التواصل المثمر مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل المنظمات غير الحكومية، ووفقاً للفقرة 3 (ج) من المادة 32 من الاتفاقية، تجري الأفرقة العاملة حواراً بناءً حول عملية الاستعراض مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل المنظمات غير الحكومية (الفقرة 53 من الإجراءات والقواعد).
- 54- وعُقد الحوار البناء الثاني بشأن التعاون الدولي في 13 أيلول/سبتمبر 2023، عقب اختتام الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي. وشارك في الحوار ما مجموعه 69 منظمة غير حكومية وستة من أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين (اثان من الأوساط الأكاديمية وأربعة من القطاع الخاص)، بالإضافة إلى 47 دولة طرفاً ومنظمة حكومية دولية واحدة.
- 55- وركز الحوار البناء على أحد المواضيع الفنية التي نظر فيها الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في اجتماعه الرابع عشر، وهو التنفيذ العملي للمادة 27 من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، عُقدت حلقتا نقاش بشأن الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في ميدان التعاون في مجال إنفاذ القانون والتعاون بين سلطات إنفاذ القانون ومقدمي خدمات الاتصالات.
- 56- ويمكن الاطلاع على نتائج الحوار البناء (الملاحظات التي أعدها الرئيس استناداً إلى التوصيات التي أشار إليها المشاركون خلال الحوار البناء) في الفقرات من 49 إلى 53 من الملخص ذي الصلة الذي أعده رئيس الحوار البناء المتاح على www.unodc.org/documents/organized-crime/constructive-dialogues/IC_2023/Summary_of_the_Chair_-_CD_WG_IC-2023_FINAL.pdf.
- 57- وعُقد حوار بناء مشترك بشأن المساعدة التقنية والتعاون الدولي في 7 حزيران/يونيه 2024، عقب الاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية والاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي. وشارك في الحوار ما مجموعه 91 منظمة غير حكومية و21 من أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين (8 من الأوساط الأكاديمية و13 من القطاع الخاص)، بالإضافة إلى 43 دولة طرفاً، ودولة مراقبة واحدة غير موقعة، ومنظمة حكومية دولية واحدة.
- 58- وكان أحد المواضيع الفنية للاجتماع الخامس عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي هو محور تركيز فريق فرعي للحوار البناء المشترك بشأن دور التكنولوجيا وأثرها في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك الفرص والتحديات والاحتياجات في مجال بناء القدرات.

جيم- أوجه التآزر مع اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

59- عُقدت الاجتماعات الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فيينا من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ومن 4 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2023، ومن 10 إلى 14 حزيران/يونيه 2024. وسعى إلى تعزيز تبادل المعلومات وأوجه التآزر بين اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، حضر ممثل عن الأمانة الاجتماعات الثلاثة لإحاطة المشاركين علماً بعمل الفريق العامل.

60- وعلى وجه الخصوص، قدم ممثل عن الأمانة، في الاجتماع الحادي عشر للخبراء الحكوميين الدوليين المفتوح العضوية، لمحة عامة عن نتائج الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، الذي عُقد في فيينا من 23 إلى 27 أيار/مايو 2022. وفي اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الثاني عشر المفتوح المشاركة، قدم ممثل عن الأمانة إحاطة عن أعمال الفريق العامل، مع التركيز بوجه خاص على كيفية استعادة السلطات المركزية من استخدام التكنولوجيا الحديثة، وعلى البحوث المتعلقة بأثر جائحة كوفيد-19 على التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وفي اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الثالث عشر المفتوح المشاركة، قدم ممثل عن الأمانة إحاطة بشأن نتائج الاجتماعين الرابع عشر والخامس عشر للفريق العامل، اللذين عُقد في فيينا يومي 11 و12 أيلول/سبتمبر 2023، ويومي 5 و6 حزيران/يونيه 2024، على التوالي.

سابعاً- المناقشات التي جرت في سياق العمليات الحكومية الدولية الأخرى مع التركيز على التعاون الدولي: تحديث

ألف- الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

61- طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 223/78، أن يعد، بالتعاون مع معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، دليل مناقشة للاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الخامس عشر وللمؤتمر نفسه، في الوقت المناسب، لكي يتسنى عقد تلك الاجتماعات في أقرب موعد ممكن في عام 2025، ودعت الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في تلك العملية.

62- وتماشياً مع ذلك القرار، أعدت الأمانة مشروع دليل مناقشة للاجتماعات التحضيرية الإقليمية وللمؤتمر الخامس عشر. وأتيح مشروع نص دليل المناقشة (ورقة الاجتماع E/CN.15/2024/CRP.1) للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثالثة والثلاثين، بغية إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتقديم آرائها أو تعليقاتها بشأن مضمونه. وسوف يستخدم دليل المناقشة، في شكله النهائي، كوثيقة موضوعية رئيسية لتوجيه المداولات في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وفي المؤتمر نفسه.

63- ويجري النظر فيما تتطوي عليه اتفاقية الجريمة المنظمة من إمكانيات لتعزيز وتشجيع التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة، وكذلك أشكال الجريمة الجديدة والمستجدة، وتحليلها في إطار قسم دليل المناقشة المتعلق بالبند الموضوعي 3 من جدول أعمال المؤتمر الخامس عشر ("التصدي للجريمة ومكافحتها - بما في ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره - بأشكالها الجديدة والمستجدة والمتغيرة").

باء - المناقشة المواضيعية في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

64- في 14 أيار/مايو 2024، وفي سياق الدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، عقدت مناقشة مواضيعية بشأن موضوع "تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل منع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأشكال الجريمة الأخرى والتصدي لكل ذلك، بما يشمل مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات".

65- وخلال المناقشة وبعد حلقة النقاش، أبلغ العديد من المتكلمين عما اتُخذ في بلدانهم من تدابير قانونية وغيرها من التدابير المؤسسية، بما في ذلك استعراض الأطر القانونية ذات الصلة، بغية تعزيز كفاءة آليات التعاون الدولي. واستبان بعض المتكلمين تحديات تعيق التعاون الدولي، من بينها اختلاف النظم القانونية؛ والافتقار إلى قوانين موحدة؛ والإفراط في الإجراءات الشكلية في التعامل مع المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات تسليم المطلوبين؛ وغياب المعاملة بالمثل مما يؤدي إلى رفض طلبات التعاون الدولي؛ والحواجز الثقافية واللغوية؛ وزيادة عدد الحالات؛ وعدم حفظ السجلات؛ ونقص الموارد المالية للتعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

66- وفي سبيل التصدي للتحديات القائمة، شدد العديد من المتكلمين على أهمية زيادة الارتقاء في استخدام صكوك متعددة الأطراف مثل اتفاقية الجريمة المنظمة، وكذلك الاتفاقات أو الترتيبات الإقليمية والثنائية، أسسا قانونية للتعاون الدولي. وأبرز عدة متكلمين أيضا الحاجة إلى تشريعات داخلية مناسبة ومُحكمة بشأن التعاون الدولي يمكن استخدامها في حال الافتقار إلى ترتيبات تعاھدية. ويرد ملخص المداولات التي جرت خلال المناقشة المواضيعية في تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والثلاثين (E/2024/30).

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

67- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته القيم على اتفاقية الجريمة المنظمة، دعم الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكام الاتفاقية، بما في ذلك المتعلقة بالتعاون الدولي، تنفيذًا فعالًا. وفي هذا الصدد، سعى المكتب إلى إيلاء الأولوية لترجمة التوجهات السياساتية التي حددها المؤتمر في هذا المجال إلى ممارسات عملية، بما في ذلك تلك المتضمنة في التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي. وفي هذا الصدد، قدم رئيسا الاجتماع الخامس عشر للفريق العامل مشروع قرار بشأن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي من اتفاقية الجريمة المنظمة إلى المؤتمر للنظر فيه وإقراره. ويتضمن مشروع القرار مرفقين: الأول يسرد التوصيات المعتمدة من الفريق العامل في اجتماعه الرابع عشر، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2023، والثاني يحتوي على التوصيات التي اعتمدها الفريق في اجتماعه الخامس عشر، الذي عقد في حزيران/يونيه 2024.

68- وسعياً إلى تحقيق مزيد من التحسينات من خلال تضافر الجهود الرامية إلى تبسيط الإجراءات، وإلى تحقيق نتائج أفضل في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، لعل المؤتمر يود القيام بما يلي:

(أ) أن يواصل تشجيع الدول الأطراف على أن تستخدم، بما يتماشى مع أطرها القانونية الوطنية، اتفاقية الجريمة المنظمة كأساس قانوني للتعاون الدولي فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية، بما فيها الجرائم الخطيرة وفق التعريف الوارد فيها، ووفقاً للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، حسبما أقرها المؤتمر؛

(ب) أن يشجع الدول على أن توفر التمويل على أساس منتظم ومستدام لكي يقدم المكتب المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات، ولدعم السلطات المركزية وغيرها من السلطات المختصة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية.